اقتصاد

التوقعات تُنبئ أن هناك طلباً كبيراً على مواد الطاقة مع ازدياد قلق الدول المستهلكة للنفط

مخاوف دولية من ارتفاع أسعار النفط إلى ١٠٠ دولار للبرميل وسط حالة تضخم تضرب العالم متجاوزة التوقعات!

في القارة العجوز.. قفز التضخم في منطقة اليورو بشكل ملحوظ

الوطن

تعد الطاقة أمراً حيوياً لكل جوانب الحياة الحديثة تقريباً، فهي تحافظ على دوران عجلة الصناعة، وعمل التكنولوجيا، وتبعث التدفئة داخل منازل الناس وتنيرها، فضلاً عن دورها الكبير في ديمومة حركة النقل. فالكثير مما نعتمد عليه اليوم مرتكز على الطاقة، لذلك فإن أي هزة تصيبها من المرجح أن يصل ارتدادها إلى الاقتصاد الأوسع ويشعر بها الجميع تقريباً. فعندما يرتفع سعر الغاز والكهرباء، ترتفع بالتوازي أسعار أشياء أخرى كثيرة. ومن هنا تظهر أهمية التعامل الجيد مع تحول الطاقة المستمر خصوصاً مع عمليات إزالة الكربون من إنتاج الكهرباء.

من هنا كثفت أميركا والهند واليابان ودول أخرى الضغط على أعضاء أوبك لزيادة الإنتاج وسط مخاوف من ارتفاع محتمل بأسعار النفط إلى ١٠٠ دولار للبرميل، حسب «وكالات» أمس.

وقال مسؤولون من الولايات المتحدة واليابان والهند بعضهم مع بعضهم الآخر على انفراد، بعد أن تواصلوا أيضا مع مستهلكين رئيسيين للنفط والدول المصدرة بعد ارتفاع السعر إلى ٨٥ دولاراً للبرميل إن هناك احتياجات متنامية على مواد الطاقة.

وأشارت المعلومات إلى أن أميركا واليابان والهند مع دول أخرى تمارس أقوى الضغوط الدبلوماسية على أوبك منذ أشهر مضت، بطرق علنية وأخرى سرية، في ظل توقعات أن تنضم الصين إلى حلف الضغط المتوقع.

وحسب «وكالات» فإن إدارة «بايدن» تشعر بمزيد القلق بخصوص ارتفاع أسعار البنزين التي وصلت إلى أعلى مستوياتها في سبع سنوات. ومنذ عدة أسابيع تحث مجموعة «أوبك» على إنتاج المزيد من النفط، في ظل توقعات رسمية بأنه من «الممكن جداً» أن يصل سعر برميل النفط إلى ١٠٠ دولار، في الوقت نفسه، إن دولاً كروسيا تعمل كل ما في وسعها من أجل استقرار سوق النفط بشكل كامل، إلا أن التوقعات تنبئ أن هناك طلباً كبيراً على مواد الطاقة، وزاد قلق الدول المستهلكة للنفط مع ارتفاع سعر النفط الخام، أولاً إلى ٥٠ دولاراً للبرميل، ثم إلى ٧٥ دولاراً، والآن إلى ما يزيد على ٨٥ دولاراً. وتخشى هذه الدول من أن يرتفع سعر برميل النفط إلى ١٠٠ دولار.

وربط مهتمون الوضع الحاصل والتوقعات السلبية حيال تأمين مواد وسلع الطاقة بأنه نظراً لاستمرار العالم المتقدم بمواجهة التضخم للمشتريات جراء إنفاق المستهلكين مزيداً من الأموال على السلع ومنها ما يخص الترفيه، فإن سلاسل التوريد حول العالم تعاني أزمة وخاصة في مجال الطاقة.

وتعتمد الحياة اليومية على الحركة الدائمة لسلسلة التوريد، حيث تتنافس جميع السلع على إمدادات محدودة لا تستطيع في الوقت الحاضر مواكبة وتلبية الطلب. هذه المشكلة العالمية، خلقت تداعيات قصيرة المدى، أدت بالبعض إلى عدم الربحية، وأجبرت شركات على التوقف عن شحن البضائع والانتظار للحصول على أسعار أفضل، وفي بعض الأحيان تم فرض رسوم أكبر على المستهلك، لهذا أصبحت الكثير من الشركات في جميع أنحاء العالم أقرب إلى تصنيع السلع عوضاً عن استيرادها من أماكن بعيدة. لكن هذا الأمر يثير المزيد من القضايا حول الاستدامة فيما يتعلّق بالاستهلاك. فالأزمة الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا طالت جميع اقتصادات العالم بلا استثناء، بما فيها أقوى اقتصاد عالمي – الولايات المتحدة الأميركية– الذي ارتفع فيه التضخم خلال شهر أيلول الماضي بأسرع وتيرة منذ ٣٠ عاماً، ما ينذر بمخاطر على النمو والوظائف، ولفهم ما حدث ببساطة، تنشط الاقتصادات وتعمل وفق طبيعة دورية، تبدأ بتوسع النشاط الاقتصادي فبلوغه مرحلة الذروة ثم يبدأ في الركود، وبعد ذلك يصل إلى القاع إلى أن يبدأ في التعافي، وهو ما حدث في العالم خلال أزمة فيروس كورونا المستجد، فعندما تدور عجلة الإنتاج وينمو الاقتصاد، تكون هناك فرص عمل أوفر، وبالتالي يزيد الإنفاق.

وفي القارة العجوز، قفز التضخم في منطقة اليورو بشكل تجاوز التوقعات في تشرين الأول ليصل إلى أعلى مستوياته في ١٣ عاماً، وهو ما يقاقم أزمة البنك المركزي الأوروبي الذي ظل يقلل من تقدير نمو أسعار المستهلكين خلال العام المنصرم.

وارتفع معدل التضخم في ١٩ دولة تتعامل باليورو إلى ٤.١ بالمئة في تشرين الأول، ارتفاعاً من ٣.٤ بالمئة في الشهر السابق، ومتجاوزاً توقعات عند ٣.٧ بالمئة، وزيادة أسعار المستهلكين بمعدل ٤.١ بالمئة تمثل أكثر من مثلي المعدل المستهدف لدى البنك المركزي الأوروبي.

يذكر أن هذا الرقم هو الأعلى منذ تموز ٢٠٠٨ وهو يعادل أسرع معدل منذ إطلاق سلسلة البيانات المعروفة باسم مؤشر أسعار المستهلكين في ١٩٩٧.

وأظهرت بيانات مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي (يوروستات) أن الارتفاع كان مدفوعاً بارتفاع أسعار الطاقة وزيادات ضريبية وتنامي ضغوط الأسعار نتيجة اختناقات العرض التي تحد من الإنتاج الصناعي، ولاسيما في صناعة السيارات.

هذا، وقفزت أسعار الطاقة وحدها بنسبة ٢٣ بالمئة مقارنة بعام مضى، وهو ما يجعلها المساهم الأكبر في التضخم، وشهدت الخدمات تضخماً بنسبة ٢.١ بالمئة.

وفي ظل هذه العوامل منفردة ومجتمعة، ما الصورة المستقبلية في ظل هذه الارتفاعات وعليه فإن السؤال المطروح الآن هو الكيفية التي يمكن من خلالها توفير الحوافز المناسبة للاستثمار، وخاصة في الطاقة المتجددة، وهنا فإن العقود الطويلة المدى لتوفير الكهرباء ومزادات الشراء قد تلعب دوراً حاسماً في تحسين كيفية عمل التجمع والتخفيف من قوة السوق. ونظراً للتخفيضات الكبيرة في الكلفة خلال العقد الماضي، تعد الطاقة المتجددة تنافسية حالياً وسوف تزدهر مادام الوقود الأحفوري لا يحظى بالدعم.

لو أرادت أوروبا تحرير المعركة ضد التغير المناخي من التعقيدات السياسية لأمن الطاقة، فسوف يجب عليها أولاً تحقيق مزيج طاقة متوازن في سوق متكامل، وهذا يعني أنها لا يمكن أن تتجاهل المساهمة المحتملة للتقنية النووية كما أشارت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. إضافة إلى ذلك، فإن من الضروري وجود سياسة طاقة أوروبية موحدة لشراء وتخزين الغاز، ومن الضروري أيضاً وجود استثمارات لتطوير تقنيات جديدة مثل التقاط الكربون والهيدروجين الأخضر، ولكن الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يكون ساذجاً، فالتغير المناخي مشكلة عالمية، ولو تم تعويض تخفيضات الانبعاثات في أوروبا في أجزاء أخرى من العالم، فلن يكون هناك أي تقدم وسوف تصبح أوروبا في نهاية المطاف أقل قدرة على المنافسة وستكون هناك حاجة إلى ضريبة تعديل حدود الكربون من أجل التعامل مع هذا الشأن.

ومع دخولنا الربع الأخير من عام ٢٠٢١، ينتشر صدى أزمة الطاقة العالمية عبر الاقتصادات والصناعات في جميع أنحاء العالم، وكيف ارتفع الطلب على الغاز إثر إيقاف العديد من محطات الطاقة العاملة بالفحم في جميع أنحاء العالم، والأثر المزدوج لذلك والمتمثل في رفع أسعار الغاز واستنزاف مخزونه العالمي. وسط توقعات رسمية باستمرار ارتفاع أسعار الطاقة مع اقتراب فصل الشتاء في نصف الكرة الشمالي، في وقت باتت الدول تعيد حساباتها وعليها أن تنظر لنظام الطاقة لأنه مترابط وممتد، وتعقيد التحول له أثاره في جميع قطاعات وأبعاد الحياة، وأي شذوذ قد يُحدث اضطراباً عاماً، علينا إعادة التفكير في النموذج الكامل لكيفية استهلاك وإنتاج الطاقة، أي العرض والطلب.

خلال أسبوع انخفاض بأسعار البطاطا بسبب بدء العروة الخريفية

العقاد لـ«الوطن»: غزارة إنتاج البندورة الحورانية خفضت أسعارها إلى ٥٠٠ ليرة للكيلوغرام

رامز محفوظ

كشف عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق محمد العقاد لـ«الوطن» عن تراجع صادرات الخضر والفواكه إلى دول الخليج والعراق بنسبة تجاوزت ٦٠ بالمئة منذ صدور قرار إيقاف تصدير البطاطا منذ شهر تقريباً.

وبين أن نحو ٣٠ براداً تذهب يومياً إلى دول الخليج محملة بنسبة كبيرة من الفواكه بالإضافة إلى البندورة والفليفلة الخضراء بنسبة قليلة وإلى العراق نحو ١٥ براداً محملة بالرمان والإجاص فقط.

وعن تأثير الأمطار وتغيرات الطقس حالياً على إنتاج الخضر والفواكه أوضح العقاد أن الزخات الخفيفة من الأمطار التي تهطل حالياً لم تؤثر في الخضار المحمية، لافتاً إلى أن الأمطار الحالية من الممكن أن تؤثر في البندورة المنتجة حالياً في محافظة درعا باعتبارها ليست محمية وقد تتعرض حبة البندورة للتلف نتيجة الأمطار.

وبين أن إنتاج البندورة خلال الفترة الحالية ازداد وهناك كميات كبيرة موجودة في سوق الهال حالياً الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعرها حالياً ووصول سعر الكيلو لحدود ٥٠٠ ليرة في الأسواق.

ولفت إلى أن البندورة الموجودة في السوق هي من إنتاج العروة التشرينية في محافظة درعا وهناك كميات كبيرة مزروعة منها في المحافظة وفي حال لم يكن هناك صقيع وتغيرات في الطقس سيبقى إنتاجها وفيراً أما في حال ازداد الصقيع والمطر فسيتأثر إنتاج البندورة وسينخفض ومن الممكن في هذه الحالة أن يرتفع سعر مبيع البندورة.

وعن بوادر انخفاض سعر البطاطا خلال الأيام القادمة التي وصل سعرها حالياً في الأسواق لأرقام قياسية بحدود ٣ آلاف ليرة أكد العقاد أنه خلال أسبوع سيبدأ إنتاج العروة الخريفية للبطاطا وذلك في حال لم تسقط أمطار غزيرة وبشكل متواصل تؤخر بدء قطافها.

ولفت إلى أن سعر كيلو البطاطا المالحة في سوق الهال اليوم بحدود ١٦٠٠ ليرة بالجملة في حين أن البطاطا المنتجة من منطقة عسال الورد بريف دمشق تعتبر مرتفعة السعر وتباع في سوق الهال بأكثر من ألفي ليرة باعتبار أن قلعها حديث.

وأشار إلى أن البطاطا الخريفية التي سيبدأ إنتاجها بعد أسبوع هي من البطاطا المالحة نوع (سبونتا) وهي من النوعية الجيدة ومن إنتاج محافظتي درعا وحماه، متوقعاً أن يكون إنتاج البطاطا أكبر من العام الماضي وأن يكون وفيراً باعتبار أن المساحات المزروعة أكبر من العام الماضي بنسبة ٢٥ بالمئة.

وتوقع العقاد أن ينخفض سعر البطاطا مع بدء إنتاج العروة الخريفية لكن ليس بنسبة كبيرة نتيجة ارتفاع تكاليف إنتاجها وألا ينخفض سعر الكيلو منها أكثر من ألف ليرة بالجملة.

وبخصوص البطاطا الحلوة المخزنة من شهر تموز الماضي والموجودة في البرادات والتي تباع حالياً في الأسواق بين العقاد أن البطاطا الحلوة المخزنة حالياً بحكم المنتهية ومن المتوقع أن ينتهي وجودها في الأسواق خلال عشرة أيام كحد أقصى.

سعر طن الحطب يصل إلى ٦٥٠ ألف ليرة بحماة

مدير الغاب: بعنا ١٦٤ طناً من الحطب بـ٥٠ ألف ليرة للطن ومدير الزراعة: بعنا ١٠ أطنان لـ٤٤٠ أسرة

محمد أحمد خبازي

شح مازوت التدفئة، وقرار الجهات المعنية توزيع ٥٠ لتراً لكل عائلة بموجب البطاقة الإلكترونية، جعلا العديد من المواطنين يبحثون عن البديل استعداداً للشتاء، فاتجهوا إلى التحطيب مضطرين، من المواقع الحراجية القريبة من مواقع سكنهم، فيما عمد العديد من مستغلي هذا الوضع إلى التعدي على المواقع الحراجية والتحطيب والتفحيم، بهدف المتاجرة بالحطب بطريقة غير مشروعة، وخصوصاً أنه سعر الطن حالياً بمناطق حماة مابين ٣٥٠ و ٦٥٠ ألف ليرة! وذلك تبعاً لنوعية الحطب والمنطقة التي يباع فيها، ففي المناطق الغربية من المحافظة كالغاب ومصياف شديدة البرودة يتصدر الحطب أعلى سعر مابين ٤٥٠ و٦٥٠ ألف ليرة للطن، في حين يباع في منطقة سلمية شبه الصحراوية مابين ٣٠٠ و٤٠٠ ألف ليرة، وعن واقع التحطيب في منطقة الغاب، بيّن مدير الموارد الطبيعية في الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب فايز محمد لـ«الوطن» أن ٢٦٠ ضبطاً من بداية العام حتى ٢٥ الشهر الجاري، هو ما نظمته الضابطة الحراجية بالهيئة بحق المتعدين على الغابات والمواقع الحراجية بمنطقة الغاب، بقصد المتاجرة بالحطب، نظراً لحاجة الناس له وسعره المغري.

وأوضح أنه تم كذلك مصادرة نحو ١٧ سيارة وآلية ودراجة نارية، كان يستخدمها المتعدون لنقل الحطب من المواقع التي كسروها أو قطعوا أشجارها وشوهوها.

وعن بيع الحطب من الهيئة للمواطنين وبطرق نظامية، بيّن محمد أنه خلال الشهر الماضي تم بيع ١٤ طناً من الأحطاب بالمزاد العلني، من التي تمت مصادرتها من الذين ضبطتهم الضابطة الحراجية، كما تم بيع ١٦٤ طناً من الحطب الناتج عن مشروع تربية وتنمية وتفريد الغابات بالهيئة، وبسعر ٥٠ ألف ليرة للطن من أرضه، وذلك لذوي الشهداء والأسر الفقيرة، وبكمية ٥٠٠ كغ أو طن لكل أسرة.

أما في مجال مديرية زراعة حماة، فقد بيّنَ رئيس دائرة الحراج عبد المعين صطيف لـ«الوطن» أن الضابطة الحراجية بزراعة حماة، نظمت حتى ٢٠ الشهر الجاري نحو ٧٩ ضبطاً بحق المتعدين على المواقع الحراجية والمتاجرين بالحطب. وأوضح أن من تلك الضبوط ٦١ ضبطاً لقطع وتشويه أشجار حراجية، و٦ لكسر أراضٍ والتعدي على مواقع حراجية بوضع اليد أو البناء عليها أو تشجيرها وزرعها بمحاصيل شتوية أو صيفية، و٥ ضبوط للتفحيم و٧ ضبوط متفرقة، ولفت إلى أنه تم تنفيذ ٣٦ حالة مصادرة لأحطاب مهربة.

وأشار إلى أن الضابطة الحراجية بمديرية زراعة حماة، تلاحق كل من يتاجر بالحطب أو بعمليات الكسر والتشويه للمناطق الحراجية والغابات، وتنظم بحقهم الضبوط وتحيلها للقضاء لينالوا العقاب العادل.

ولفت إلى أنه تم في إطار مشروع تنمية الغابات بحماة، تفريد أكثر من ٤٥٠ هكتاراً من أصل الخطة المقررة ٥٠٠ هكتار، نتج عنها نحو ١٠ أطنان من الحطب بيعت لـ ٤٤٠ أسرة.